قراءة في الاستراتيجية والتحديات

المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية

أ. خالد محمد النجار

الباحث في العلوم السياسية في مركز غزة

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات

غزة – فلسطين

1440هـ - 2018م

المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية

شكلت العمليات النوعية التي تستهدف مستوطني وجنود دولة الاحتلال القلق الكبير لمنظومة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية أمام فشل أجهزتها الأمنية بالتصدي للهجمات المسلحة والتي قُتل وأصيب خلالها عدد من الإسرائيليين؛ وعلى الرغم من بلوغ ذروة التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال؛ إلا أن الامر أصبح يشكل خطراً حقيقياً تراجعت أمامه رواية الحكومة الإسرائيلية التي تدعي سيطرتها الأمنية الكاملة على الضفة الغربية وقدرة الجيش في منع محاولات عناصر المقاومة من القيام بتنفيذ هجماتها.

التقارير الأمنية التي صدرت خلال الأيام القليلة الماضية نسفت رواية حكومة الاحتلال، واعتبرتها أنها تأتي في سياق الحرب الإعلامية التي يقودها رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتانياهو) للتستر على إخفاقاته المتتالية أمام تعاظم القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية والتي كان آخرها عملية إطلاق النار قرب مستوطنة عوفرا القريبة من رام الله والتي أصيب خلالها أحد عشر مستوطناً إسرائيلياً.

تحديات المقاومة في الضفة الغربية المحتلة

العديد من التحديات ساهمت في تقويض العمل المقاوم في الضفة المحتلة، والتصدي لتنفيذ العشرات من العمليات الفدائية التي رصدتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية. من بين تلك التحديات ما يلي:

أولاً: التنسيق الأمني

ما زال التنسيق الأمني يلقي بظلاله على كافة مناحي الحياة العامة للفلسطينيين في الضفة المحتلة، ونشر الحواجز الأمنية المشتركة بين قوات الجيش الإسرائيلي والفلسطيني، والتنكيل بالفلسطينيين خلال تنقلهم عبر تلك الحواجز، وملاحقة عناصر المقاومة وتفكيك خلاياها، وتنفيذ العمليات المشتركة الإسرائيلية-الفلسطينية في ملاحقتها لمنفذي العمليات الفدائية وتقديمهم للمحاكم الفلسطينية تارةً والإسرائيلية تارةً أخرى، يأتي ذلك ضمن ما يسمى باتفاقية التنسيق الأمني بين الجانبين والتي تحتل اهتمام كبير لدى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، بعد وصفه إياها باتفاقية التنسيق الأمني (المقدس).

لقد بذلت الفصائل الفلسطينية جهداً كبيراً في محاولات تشكيل خلايا مسلحة داخل الضفة الغربية وتطوير العمل المقاوم في ظروف صعبة وقاسية، حيث أشار الكاتب والمحلل السياسي والأمني (آفي يسخاروف) عبر موقع والا العبري: "أن أجهزة الأمن الإسرائيلية كشفت في سنة 2016 نحو مائة خلية مسلحة في الضفة

الغربية، معظمها تابع لحماس"، ومن هنا تكمن التحديات والمسؤوليات الكبيرة التي تشكل عبئاً كبيراً على الفصائل الفلسطينية في تطوير قدراتها القتالية في الضفة المحتلة، مع أخذ أقصى درجات الحذر، حتى لا تقوم المخابرات الإسرائيلية ومخابرات السلطة بإحباط المقاومة في مهدها، وقبل أن يدفع الاحتلال فاتورة أدائها.

ثانياً: ضعف قدرات المقاومة في هيكلة التنظيم

مارس الاحتلال الإسرائيلي العديد من الإجراءات القمعية ضد المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، ولعل أخطر الاجراءات الأمنية الإسرائيلية كان تطور أساليب ارباك المقاومة، من خلال الاعتقالات الإدارية والتنظيمات الوهمية والتنسيق الأمني. فقد أتاحت الاعتقالات الإدارية للاحتلال الفرصة لإرباك المقاوم الفلسطيني، وزادت من صعوبة التواصل بين المقاومين لتنفيذ عملياتهم ضد الاحتلال. كما كان للتنظيمات الوهمية التي نسج الاحتلال شبكتها عبر مدن وقرى الضفة أثر فاعل في الايقاع بالكثير من المقاومين الذين هم بصدد تنفيذ عملياتهم العسكرية ضد الاحتلال. وكانت نتيجة هذه التنظيمات الوهمية اعتقال المئات من الشباب الفلسطيني بصورة استنزفت أهم موارد المقاومة أي العنصر البشري، الأمر الذي أحدث تفككاً في هيكلة التنظيم، وعدم القدرة على إعادة الجمع التنظيمي نتيجةً لملاحقة الاحتلال المتواصلة لعناصر المقاومة.

انعكست تلك الممارسات العدوانية الإسرائيلية تجاه المقاومة وظهرت نتائجها خلال هبة القدس، حيث لم يكن هناك انخراطاً فصائلياً واضحاً في الضفة الغربية ومدينة القدس خلال الهبة الجماهيرية، نظراً لرداءة أو ضعف العمل المقاوم في الضفة والذي تأثر بفعل ممارسات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية التي استهدفت المقاومة بشكل مباشر واعتقلت قادتها وعناصرها وقتلت العديد منهم، وهذا بدوره أدى إلى عدم ديمومتها.

ثالثاً: الضعف في التسلح وتطوير الأداء القتالي

نتيجةً للواقع السياسي والأمني لم تتوفر الفرصة للمقاومة الفلسطينية في الضفة أن تطور من قدراتها القتالية، من خلال عمليات التدريب وحيازة الأسلحة المناسبة للرد على جرائم الاحتلال والتصدي للجيش الإسرائيلي الذي يتوغل يومياً بين أزقة وشوارع ومدن الضفة المحتلة، فقد كان للاحتلال دوراً بارزاً في محاولات منع التسلح والتطور القتالي لعناصر المقاومة، من خلال تصفية الأذرع العسكرية المسلحة بالاعتقال والتهجير والقتل، وهدم بيوت منفذي العمليات الاستشهادية داخل المدن المحتلة، وسحب تصاريح العمل من ذويهم وملاحقتهم في المحاكم الإسرائيلية، ومصادرة الأسلحة التي يتم ضبطها داخل البيوت التي تداهمها قوات

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

الجيش الإسرائيلي، وفي إطار التنسيق الأمني شنت السلطة الفلسطينية حملة أمنية واسعة ضد ناشطين من حماس في الضفة الغربية، حيث قامت باعتقال العشرات من الفلسطينيين الذين تتهمهم السلطة ويتهمهم الاحتلال بحيازة أسلحة للمقاومة، والوقوف وراء دعم وتنفيذ عدد من العمليات الفدائية التي استهدفت الإسرائيليين.

استراتيجية المقاومة في الضفة الغربية المحتلة

كشفت عمليات المقاومة الأخيرة في الضفة الغربية المحتلة أن المقاومة قد طورت استراتيجية عسكرية وأمنية يمكن أن تؤدي إلى تغيير موازين القوى في الضفة المحتلة، وكان في هذا التطوير منطق قوي يعبر عن استجابة عقلانية لمجمل الظروف التي يعيشها الفلسطينيون في الضفة المحتلة والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

1. محاولات الفصل بين الضفة وقطاع غزة، والتي تستهدف المشروع الوطني الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية، وبالتالي تؤكد المقاومة موقفها الرافض لكل المحاولات الحثيثة الدولية والمحلية التي تهدف لتصفية المشروع النضالي الوطني.
2. الإيمان بمشروع المقاومة، خصوصاً بعد الانتصار الكبير الذي حققته المقاومة في غزة عسكرياً، وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سياسياً.
3. التراجع المستمر في الآمال المعقودة على مشروع التسوية والمفاوضات؛ وهو أمر يكاد يكون محل إجماع من كافة فئات الشعب الفلسطيني. بل إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس نفسه، أكد مرات عديدة خلال الأعوام الماضية أن المفاوضات لم تحقق شيئاً للفلسطينيين، وأن السلطة قد تلجأ لخيارات أخرى للحصول على حقوق الشعب الفلسطيني.
4. الوجود المستمر لجيش الاحتلال في مناطق الضفة الغربية، ما يمثل إمكانية كبيرة لوجود حالة اشتباك بين عناصر المقاومة وقوات الاحتلال.
5. مقاومة على طريق الوحدة الفلسطينية ورفض القرارات الدولية التي حاولت إدانة المقاومة وتجريمها، والتصدي لكل المشاريع الاستيطانية في الضفة المحتلة ولسياسة الاعتقال والتفرقة العنصرية.

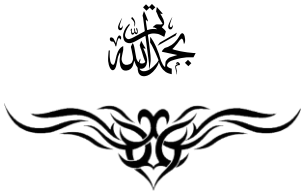

مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center For Studies & Strategies